

عهد الصرامة ينطلق في الكويت: حبس الشيخ جابر المبارك بتهم الفساد

تلويح بمقاربة شبيهة بالمقاربة السعودية ضد كبار الفاسدين من أمراء وغيرهم



يالها من ورطة

الإقامات" ومن بين المتورطين فيها ضابط كبير ينتمي إلى الأسرة الحاكمة. أما أخطر قضايا الفساد التي تفجرت قبل فترة فتعرف بقضية "الصدوق المألبي" وتتلخص بعملية غسيل أموال تقدر ببضعة مليارات من الدولارات، وهي قضية عابرة للحدود ومتورط فيها نجل رئيس وزراء كويتي سابق.

وأدت مزاعم الفساد إلى احتجاجات خارج مقر البرلمان في 2019 وذلك في ظل فورة من تفجر القضايا الكبيرة وتورط كبار المسؤولين فيها، حيث ما يزال القضاء الكويتي ينظر في قضية فساد تتعلق باستقدام عمال أجنبي ومنحهم حق الإقامة في البلاد دون وجه قانوني وهي القضية المعروفة إعلامياً بـ"تجارة

وتوفي الشيخ ناصر في ديسمبر الماضي بعد شهور قليلة من وفاة والده حاكم البلاد السابق. وانتشر الخلاف على نطاق واسع بمواقع التواصل الاجتماعي في ذلك الحين ومازالت قضية صدوق الجبرح تحظى باهتمام واسع لدى الرأي العام الكويتي.

اتذك الشيخ ناصر الصباح نجل الأمير السابق الشيخ صباح الأحمد، ووزير الداخلية الأسبق الشيخ خالد الجراح وادى إلى استقالة حكومة الشيخ جابر المبارك.

ويوجد الشيخ خالد الجراح منذ أكثر من شهر في السجن في إطار التحقيقات الجارية في القضية ذاتها. وقالت صحيفتا الرأي والجريدة المحليتين إن الشيخ جابر والشيخ خالد رفضا الاتهامات الموجهة إليهما.

وكتسبت القضية المعروفة بصدوق الجبرح المعنى بتقديم المساعدات لمنتسبي الجيش الكويتي، زخماً كبيراً في الكويت بعد أن أعلن عنها للمرة الأولى وزير الدفاع الأسبق الشيخ ناصر في 2019 وقال إنه أحالها إلى النيابة العامة.

وانشئ الصدوق المذكور مع تأسيس الجيش الكويتي في خمسينات القرن الماضي ويشرف عليه وزراء الدفاع المتعاقبون.

وقدم الشيخ جابر المبارك استقالته واستقالة حكومته في 2019 بعد أن سعى أعضاء في مجلس الأمة لإجراء اقتراع لسحب الثقة من الشيخ خالد الجراح الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية آنذاك بسبب مزاعم إساءة استخدام السلطة وإثر نشوب خلافات بين أعضاء كبار في الأسرة الحاكمة.

وكان وزير الدفاع الأسبق الشيخ ناصر قد أصدر بياناً بعد يومين من استقالة الحكومة اتهمها فيه بعدم الرد على استفساراته بشأن مخالفات وشبهه جرائم متعلقة بالمال العام تجاوزت قيمتها 240 مليون دينار (790 مليون دولار) بصدوق الجيش قبل توليه المنصب. وقال إن وزارة الدفاع أحالت القضية إلى القضاء.

واعترف الشيخ جابر المبارك عن عدم قبول إعادة تعيينه رئيساً للوزراء بعد أن كلفه أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بإعادة تشكيل الحكومة مشيراً إلى وجود حملات إعلامية ضده.

ونتيجة لهذا الخلاف العلني النادر بين كبار المسؤولين في الدولة، عزل أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح نجله وزير الدفاع الشيخ ناصر ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح من منصبهما.

حبس رئيس الوزراء الكويتي السابق الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح سابقاً في تاريخ الكويت تُوْشِر على تغول ظاهرة الفساد في البلد المعتمد بشكل شبه كلي على ريع النفط، لكنها تُوْشِر في الآن نفسه على اشتداد الصراعات على السلطة وامتدادها إلى داخل الأسرة الحاكمة التي ظلت الخلافات بين أفرادها تخرج بشكل متزايد إلى العلن وتخرط فيها أطراف من خارج الأسرة.

الكويت - قررت محكمة الوزراء الكويتية حبس رئيس الحكومة السابق الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح احتياطياً على ذمة التحقيقات معه في شبهات فساد جرت قبل سنوات في صندوق مالي تابع للجيش.

ويقدر ما مثل القرار سابقة في الكويت إذ أنها المرة الأولى التي يُحسب فيها رئيس وزراء سواء أثناء أداء مهامه أو وجوده خارج المنصب، فقد لفت في الآن نفسه إلى تغلغل ظاهرة الفساد في مفاصل الدولة الكويتية وشمولها كبار المسؤولين إلى جانب صغار الموظفين، إضافة إلى حدة الصراعات داخل الأسرة الحاكمة التي كانت أصلاً وراء الكشف عن القضية وتفجيرها.

القضية المثارة منذ عهد الأمير الراحل وظلت لتتحول من تحقيق مع مسؤول كبير إلى توقيف عضو مهم من الأسرة الحاكمة

وعلى الرغم من أن التعاطي مع قضية الشيخ جابر يسلك مسارا قضائياً محضاً، إلى أن الأمر لا يخلو من رسائل سياسية قوية من طاقم الحكم الجديد بقيادة الأمير الشيخ نواف الأحمد وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد بأن عهدهما هو عهد الصرامة مع الفساد وكذلك مع صراعات الشيوخ، وأنه لا حصانة في هذين الأمرين لأحد.

وقال مصدر سياسي كويتي إن النظرة السائدة في الكويت للتحقيق مع الشيخ جابر المبارك وحسبه تقوم على اعتبار الأمر تلويحاً قوياً بقضية القانون من قبل ولي العهد، وبإثبات اختبار لما سيعد ذلك في التعدي، حسابات ومنا، حسابات الفساد داخل الأسرة الحاكمة، ومقدّمة لاعتماد مقاربة مماثلة لإجراء

الانتقالي الجنوبي يدعو الرياض للجم تصرفات الشرعية

عدن - يغير وجود تنظيم الإخوان المسلمين مقلاً بحزب التجمع اليمني للإصلاح كطرف أساسي ضمن منظومة الشرعية اليمنية بقيادة الرئيس المعترف به دولياً عبدربه منصور هادي المزيد من الخلافات داخل حكومة المناصفة التي تم تشكيلها مؤخراً بمقتضى اتفاق الرياض وبمشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي الذي يتهم الإخوان باستغلال سلطة الشرعية ومقرراتها المادية لتركيبة نفوذهم في مناطق جنوب اليمن.

وبعد مضي أكثر من أربعة أشهر على تشكيل الحكومة اليمنية برئاسة معين عبدالمكيد يدعو الضامن منعديا بين الأطراف المشكلة لها الأمر الذي أثر بوضوح على أداءها الذي بدأ باهتاء وضعيف الأثر في الواقع.

وتقول مصادر يمنية إن الفرع اليمني من جماعة الإخوان يحاول استثمار فرصة الهدوء النسبي الناتج عن تشكيل الحكومة لتوسيع نطاق سيطرته على مناطق حيوية في جنوب اليمن لاسيما في محافظتي أبين وشبوة، بالإضافة محافظة عدن المعقل الرئيسي للمجلس الانتقالي.

وأتهم عيروس الزبيدي رئيس المجلس أطرافاً في منظومة الشرعية باختطاف قرارها قاتلاً إن تلك الأطراف لا ترغب في السلام وتسعى للحرب والعنف والدمار.

ودعا في كلمة له بمناسبة حلول شهر رمضان المملكة العربية السعودية بصفتها راعية لاتفاق الرياض المبرم بين المجلس والشرعية وقائدة التحالف العربي، إلى وضع حد للتصرفات التي وصفها بـ"العبيثية" من خلال عمليات التفشل في القيام بذلك سيضعف النظام الملكي وربما يقوضه.

وكتب الكاتب والمحلل السعودي علي الشهابي على تويتر قائلاً "يقتضى أن نرى إن كان الملك عبد الله الثاني لديه الإرادة أو القوة والسلطة لإسكات شقيقه، ولكن أفضل في القيام بذلك سيضعف النظام الملكي وربما يقوضه".

لا مصلحة للسعودية في زعزعة استقرار المملكة الأردنية

الرياض - فيما كانت قضية ولي العهد الأردني السابق الأمير حمزة بن الحسين تتفاعل بسرعة خلال الأيام السابقة متخذة منعطفات غير متوقعة، سارعت جهات سياسية وإعلامية إلى الرّجّ باسم المملكة العربية السعودية في القضية مستندة إلى تفصيل فيها يتمثل في كون رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله أحد المتهمنين الرئيسيين فيها، سبق له العمل في المملكة وربما يكون قد ربط علاقات مع شخصيات مهمة هناك.

ويقدّر ما بدا هذا المعطى ضعيفاً ولا يمكن اعتماده دليلاً على وجود دور للسعودية في قضية الأمير حمزة، فإن ضلوع المملكة في عملية تهديد استقرار الأردن وتماسك قيادته بدأ المتابعين لتطورات القضية أمراً مجافياً للمنطق ومتناقضاً جزئياً مع مصالح السعودية. ويذكر هؤلاء بأن الأردن كان يُنظر إليه دائماً كعضو قسّر في محور الاعتدال العربي الذي تقوده السعودية في مواجهة محور مضاد يطلق عليه أعضاؤه تسمية محور الممانعة وتخرط فيه إيران الغريمة الكبرى للسعودية في المنطقة بقوة.

وبالنظر إلى التغلغل الكبير لإيران في كل من العراق وسوريا ولبنان، فقد تحوّل الأردن إلى جدار صدّ بالمعنى الجغرافي والسياسي ضدّ استكمال تشكل الهلال الشيعي الذي كان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أول من حدّ منه بل إنه أول من استخدم هذه التسمية المعبرة عن جهود إيران لتطويق المنطقة بخلق منظومة من الأحزاب والمليشيات الشيعية المرتبطة بها.

ونفت السعودية بشدة أي علاقة لها بالخلافات غير المسبوقة التي تفجرت أخيراً داخل العائلة المالكة في الأردن وذلك بعد أن روجت وسائل إعلام ذات

الرياح - فيما كانت قضية ولي العهد الأردني السابق الأمير حمزة بن الحسين تتفاعل بسرعة خلال الأيام السابقة متخذة منعطفات غير متوقعة، سارعت جهات سياسية وإعلامية إلى الرّجّ باسم المملكة العربية السعودية في القضية مستندة إلى تفصيل فيها يتمثل في كون رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله أحد المتهمنين الرئيسيين فيها، سبق له العمل في المملكة وربما يكون قد ربط علاقات مع شخصيات مهمة هناك.

ويقدّر ما بدا هذا المعطى ضعيفاً ولا يمكن اعتماده دليلاً على وجود دور للسعودية في قضية الأمير حمزة، فإن ضلوع المملكة في عملية تهديد استقرار الأردن وتماسك قيادته بدأ المتابعين لتطورات القضية أمراً مجافياً للمنطق ومتناقضاً جزئياً مع مصالح السعودية. ويذكر هؤلاء بأن الأردن كان يُنظر إليه دائماً كعضو قسّر في محور الاعتدال العربي الذي تقوده السعودية في مواجهة محور مضاد يطلق عليه أعضاؤه تسمية محور الممانعة وتخرط فيه إيران الغريمة الكبرى للسعودية في المنطقة بقوة.

ويرفض مسؤولون سعوديون التكهنات التي أثيرت في بعض وسائل الإعلام حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك عبدالله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، مؤكداً أن مثل هذه الخلافات الداخلية قد تكون لها آثار خطيرة على الانظمة الملكية الأخرى في المنطقة.

وأشارت بعض الجهات سيناريو دخول السعودية كمنافس للأردن على الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس وعلى رأسها المسجد الأقصى. لكن هذا السيناريو بدأ مستغرباً، أولاً لأن السعودية تشرف على المقدسات الإسلامية الأكثر أهمية لدى المسلمين في مكة والمدينة حيث الكعبة والمسجد النبوي، وثانياً لأن الوصاية على المقدسات في الأراضي الفلسطينية مسألة اعتبارية إلى أبعد حدّ وهي مثار تجاذبات وتضييقات من قبل إسرائيل

ويفرض مسؤولون سعوديون التكهنات التي أثيرت في بعض وسائل الإعلام حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك عبدالله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، مؤكداً أن مثل هذه الخلافات الداخلية قد تكون لها آثار خطيرة على الانظمة الملكية الأخرى في المنطقة.

وأشارت بعض الجهات سيناريو دخول السعودية كمنافس للأردن على الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس وعلى رأسها المسجد الأقصى. لكن هذا السيناريو بدأ مستغرباً، أولاً لأن السعودية تشرف على المقدسات الإسلامية الأكثر أهمية لدى المسلمين في مكة والمدينة حيث الكعبة والمسجد النبوي، وثانياً لأن الوصاية على المقدسات في الأراضي الفلسطينية مسألة اعتبارية إلى أبعد حدّ وهي مثار تجاذبات وتضييقات من قبل إسرائيل

ويفرض مسؤولون سعوديون التكهنات التي أثيرت في بعض وسائل الإعلام حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك عبدالله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، مؤكداً أن مثل هذه الخلافات الداخلية قد تكون لها آثار خطيرة على الانظمة الملكية الأخرى في المنطقة.

وأشارت بعض الجهات سيناريو دخول السعودية كمنافس للأردن على الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس وعلى رأسها المسجد الأقصى. لكن هذا السيناريو بدأ مستغرباً، أولاً لأن السعودية تشرف على المقدسات الإسلامية الأكثر أهمية لدى المسلمين في مكة والمدينة حيث الكعبة والمسجد النبوي، وثانياً لأن الوصاية على المقدسات في الأراضي الفلسطينية مسألة اعتبارية إلى أبعد حدّ وهي مثار تجاذبات وتضييقات من قبل إسرائيل

ويفرض مسؤولون سعوديون التكهنات التي أثيرت في بعض وسائل الإعلام حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك عبدالله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، مؤكداً أن مثل هذه الخلافات الداخلية قد تكون لها آثار خطيرة على الانظمة الملكية الأخرى في المنطقة.

صلة جماعة الإخوان المسلمين لوجود حالة من "القلق" لدى الرياض من اعتقال السلطات الأردنية لعوض الله قائلة إن السلطات السعودية بذلت مساعي لإطلاق سراحه دون ذكر مصادر موثوقة أو دلائل عملية على تلك المساعي المزعومة.

وتهمت الحكومة الأردنية في الرابع من أبريل الجاري ولي العهد السابق الأمير حمزة وأشخاصاً آخرين بالضلوع في "مخططات أئمة" هدفها "زعزعة أمن الأردن واستقراره"، وقامت السلطات تبعاً لذلك باعتقال نحو 20 شخصاً بينهم رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله.

وسبق لعوض الله أن شغل أيضاً منصب وزير تخطيط في الأردن وقد لعب دوراً رئيسياً في إدارة الوضع الاقتصادي في المملكة.

وعبرت الرياض علناً عن دعمها للعاهل الأردني بعد التطورات الأخيرة.

ويفرض مسؤولون سعوديون التكهنات التي أثيرت في بعض وسائل الإعلام حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك عبدالله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، مؤكداً أن مثل هذه الخلافات الداخلية قد تكون لها آثار خطيرة على الانظمة الملكية الأخرى في المنطقة.

وأشارت بعض الجهات سيناريو دخول السعودية كمنافس للأردن على الوصاية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس وعلى رأسها المسجد الأقصى. لكن هذا السيناريو بدأ مستغرباً، أولاً لأن السعودية تشرف على المقدسات الإسلامية الأكثر أهمية لدى المسلمين في مكة والمدينة حيث الكعبة والمسجد النبوي، وثانياً لأن الوصاية على المقدسات في الأراضي الفلسطينية مسألة اعتبارية إلى أبعد حدّ وهي مثار تجاذبات وتضييقات من قبل إسرائيل

ويفرض مسؤولون سعوديون التكهنات التي أثيرت في بعض وسائل الإعلام حول وقوف المملكة وراء الخلاف العلني بين الملك عبدالله الثاني وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة، مؤكداً أن مثل هذه الخلافات الداخلية قد تكون لها آثار خطيرة على الانظمة الملكية الأخرى في المنطقة.

ويقدّر ما بدا هذا المعطى ضعيفاً ولا يمكن اعتماده دليلاً على وجود دور للسعودية في قضية الأمير حمزة، فإن ضلوع المملكة في عملية تهديد استقرار الأردن وتماسك قيادته بدأ المتابعين لتطورات القضية أمراً مجافياً للمنطق ومتناقضاً جزئياً مع مصالح السعودية. ويذكر هؤلاء بأن الأردن كان يُنظر إليه دائماً كعضو قسّر في محور الاعتدال العربي الذي تقوده السعودية في مواجهة محور مضاد يطلق عليه أعضاؤه تسمية محور الممانعة وتخرط فيه إيران الغريمة الكبرى للسعودية في المنطقة بقوة.

وبالنظر إلى التغلغل الكبير لإيران في كل من العراق وسوريا ولبنان، فقد تحوّل الأردن إلى جدار صدّ بالمعنى الجغرافي والسياسي ضدّ استكمال تشكل الهلال الشيعي الذي كان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أول من حدّ منه بل إنه أول من استخدم هذه التسمية المعبرة عن جهود إيران لتطويق المنطقة بخلق منظومة من الأحزاب والمليشيات الشيعية المرتبطة بها.

ونفت السعودية بشدة أي علاقة لها بالخلافات غير المسبوقة التي تفجرت أخيراً داخل العائلة المالكة في الأردن وذلك بعد أن روجت وسائل إعلام ذات

الرياح - فيما كانت قضية ولي العهد الأردني السابق الأمير حمزة بن الحسين تتفاعل بسرعة خلال الأيام السابقة متخذة منعطفات غير متوقعة، سارعت جهات سياسية وإعلامية إلى الرّجّ باسم المملكة العربية السعودية في القضية مستندة إلى تفصيل فيها يتمثل في كون رئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله أحد المتهمنين الرئيسيين فيها، سبق له العمل في المملكة وربما يكون قد ربط علاقات مع شخصيات مهمة هناك.

ويقدّر ما بدا هذا المعطى ضعيفاً ولا يمكن اعتماده دليلاً على وجود دور للسعودية في قضية الأمير حمزة، فإن ضلوع المملكة في عملية تهديد استقرار الأردن وتماسك قيادته بدأ المتابعين لتطورات القضية أمراً مجافياً للمنطق ومتناقضاً جزئياً مع مصالح السعودية. ويذكر هؤلاء بأن الأردن كان يُنظر إليه دائماً كعضو قسّر في محور الاعتدال العربي الذي تقوده السعودية في مواجهة محور مضاد يطلق عليه أعضاؤه تسمية محور الممانعة وتخرط فيه إيران الغريمة الكبرى للسعودية في المنطقة بقوة.

وبالنظر إلى التغلغل الكبير لإيران في كل من العراق وسوريا ولبنان، فقد تحوّل الأردن إلى جدار صدّ بالمعنى الجغرافي والسياسي ضدّ استكمال تشكل الهلال الشيعي الذي كان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني أول من حدّ منه بل إنه أول من استخدم هذه التسمية المعبرة عن جهود إيران لتطويق المنطقة بخلق منظومة من الأحزاب والمليشيات الشيعية المرتبطة بها.

ونفت السعودية بشدة أي علاقة لها بالخلافات غير المسبوقة التي تفجرت أخيراً داخل العائلة المالكة في الأردن وذلك بعد أن روجت وسائل إعلام ذات

على عكس ما يتشاع